

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مشروع البحث إستراتيجيات تطوير منتجات الصيرفة الإسلامية ومنتجات التأمين التكافلي
بالبنوك وشركات التأمين الجزائرية
بالشراكة مع مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة
اليوم الدراسي حول العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر
بين الخصوصيات التشريعية والتحديات الدولية
25 ربيع الثاني 1445هـ / 09 نوفمبر 2023م

المصرفية الإسلامية في الجزائر: عالقّة بين الواقع والمتوقع ؟ Islamic banking in Algeria : Stuck between reality and expectations ?

رحيم حسين

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

Email: rahim.hocine@univ-bba.dz

Siteweb: www.cerfi-dz.com

ملخص:

منذ أزيد من ثلاثة عقود (قانون النقد والقرض رقم 90-10) ظلت المصرفية الإسلامية بالجزائر عالقة ما بين أمل مشرق نحو إعادة الاعتبار للمعاملات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبين واقع خانق لم يساعد في نمو هذه المصرفية منذ انطلاقتها، وبين هذا الواقع وذاك المتوقع فجوة طالما ظلت محل نقاش أكاديمي في سبل سدها، ليتم في السنوات الأخيرة (2018 و2020) إطلاق نظام بنك الجزائر الخاص بالنوافذ الإسلامية. تهدف هذه الورقة إلى إبراز أهم التحديات التي تواجه المصرفية الإسلامية في الجزائر من ناحية، ومحاولة استطلاع المتطلبات الأساسية التي من شأنها أن تساعد في تطوير هذا النمط من المصرفية من ناحية ثانية، غير أنه قبل ذلك، وبغرض تشخيص أوسع للوضعية، ارتأينا من المفيد الإشارة باقتضاب إلى الإطار العام للمصرفية الإسلامية على المستويين العالمي والمحلي، وكذا الإشارة إلى واقع الوساطة المالية في الجزائر، التي تمثل المصرفية الإسلامية جزءا منها.

الكلمات المفتاحية: المالية الإسلامية، الوساطة المالية، المصرفية الإسلامية، تحديات الصيرفة الإسلامية، تطوير الصيرفة الإسلامية.

واقع الوساطة المالية وسوق التمويل في الجزائر

- سوق التمويل في الجزائر هي سوق بنكية: نظام تمويلي قائم على الوساطة البنكية في ظل ضعف السوق المالية.
- هذا يعني أن البديل التمويلي المتاح لتمويل الاقتصاد (قطاع عام وقطاع خاص) هو البنوك.
- نظام القرض هو السائد، في ظل محدودية هياكل الصيرفة الإسلامية.

- وساطة مالية ضيقة (بنكية بحتة) وضئيلة الفعالية:

- تدني مستوى المصرفية (الاستقطاب المصرفي) (Bancarisation) ومستوى الشمول المالي.
- بطء في الأداء العملياتي (العمليات البنكية)
- ضعف منظومة الدفع الإلكتروني

- ما تزال حصة التداول النقدي خارج البنوك في الكتلة النقدية M2 مرتفعة جدا، وهي في تزايد، كما هو مبين في الجدول التالي:

التداول النقدي خارج البنوك في الكتلة النقدية M2

**2021	*2020	2019	2018	2017	
20 087,5	17 659,6	16 506,6	16 636,7	14 974,6	النقد وشبه النقد (M2)
13 630,4	11 901,8	10 975,2	11 404,1	10 266,1	النقد
6 712,3	6 138,3	5 437,6	4 926,8	4 716,9	التداول النقدي خارج البنوك
5 292,9	4 210,0	4 351,2	5 371,8	4 513,3	الودائع تحت الطلب في البنوك
1 625,2	1 553,5	1 186,4	1 105,5	1 035,8	ودائع لدى الخزينة ولدى المصارف
6 457,2	5 757,8	5 531,4	5 232,6	4 708,5	البريدية
33,41%	34,75%	33%	29,6%	31,5%	نسبة التداول النقدي خارج البنوك
(**) بيانات مؤقتة					

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021، جدول الوضعية المالية رقم 12، ص 112.

الانفتاح على القطاع المصرفي الخاص المحلي والأجنبي

بداية الانفتاح كانت من خلال قانون النقد والقرض 90-10 في 14 أبريل 1990. الباب الثالث من قانون النقد: الترخيص والاعتماد، المادة 127 وما بعدها

الباب الثالث

الترخيص والاعتماد

المادة 127 : لا يفتح تمثيل لمصرف أو مؤسسة مالية أجنبية الا بترخيص يمنحه المجلس.

المادة 128 : يجب أن تؤسس بشكل شركات مساهمة، البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري.

يمكن الترخيص بالمساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري شريطة أن تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين أو الشركات الجزائرية.

المادة 129 : يرخص المجلس بتأسيس كل بنك وكل مؤسسة مالية خاضعة للقانون الجزائري.

المادة 130 : يمكن أن يرخص المجلس بفتح فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وهذا الترخيص يخضع لمبدأ المعاملة بالمثل.

في مجال المصرفية الإسلامية هناك مصرفان (02) إسلاميان:

- في سنة 1991 تم اعتماد بنك البركة الجزائري (أول بنك إسلامي، وهو بنك مختلط).

- في سنة 2008 تم اعتماد بنك السلام كثاني بنك إسلامي بالجزائر.

مؤشرات حول الوساطة المصرفية في الجزائر (ديسمبر 2021)

إلى نهاية ديسمبر 2021، وصل عدد المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر الى 27 مصرفا ومؤسسة مالية، مقرهم الاجتماعي بالجزائر العاصمة. تتوزع المصارف والمؤسسات المالية حسب طبيعة نشاطها على النحو التالي:

- ستة (06) بنوك عمومية؛

- ثلاثة عشر (13) بنكا خاصا ذو رؤوس أموال أجنبية منها بنكا ذو رأس مال مختلط؛

- مؤسستان (02) ماليتان عموميتان؛

- خمسة (05) مؤسسات متخصصة في الايجار المالي، من بينها ثلاثة (03) عمومية؛

- تعاضدية (01) واحدة للتأمين الفلاحي، معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت، في نهاية سنة 2009، صفة مؤسسة مالية.

مؤشرات حول الوساطة المصرفية في الجزائر (تابع)

إلى نهاية 2021 ، تضم شبكة المصارف في الجزائر 1603 وكالة، منها 1202 وكالة تابعة للمصارف العمومية (أي 75%) و 401 وكالة تابعة للمصارف الخاصة.

– بنك البركة الجزائري 33 وكالة (2020) :

وهو ما يمثل من 8 % من وكالات القطاع البنكي الخاص، و 0,2 % من مجموع الولايات البنكية.

– مصرف السلام الجزائر 24 فرعا (وكالة)، موزعة كما يلي: 8 في الوسط (بما فيها المقر

المركزي للبنك)، 09 في الشرق، 03 في الغرب، 04 في الجنوب.

وهو ما يمثل من 6 % من وكالات القطاع البنكي الخاص، و 0,15 % من مجموع الولايات البنكية.

الجدول 3.V: تطور الموارد المجمعة من طرف المصارف

مليار دينار؛ نهاية الفترة	2021*	2020	2019	2018	2017	طبيعة الودائع
	5230,9	4 159,1	4 313,0	4 880,5	4 499,0	(أ) الودائع تحت الطلب
79.65%	4166,8	3 270,4	3 456,3	4 054,7	3 765,5	المصارف العمومية
20.35%	1064,1	888,7	856,8	825,8	733,5	المصارف الخاصة
	6457,2	5 757,8	5 531,4	5 232,6	4 708,5	(ب) الودائع لأجل
89.34%	5769,3	5 150,6	4 986,0	4 738,3	4 233,0	المصارف العمومية
	800,3	707,8	576,5	544,1	456,9	بما فيها الودائع بالعملة الصعبة
	687,9	607,3	545,5	494,3	475,5	المصارف الخاصة
10.66%	145,4	137,1	112,7	106,0	86,5	بما فيها الودائع بالعملة الصعبة
	803,9	839,1	795,0	809,6	1 024,7	(ج) الودائع كضمان**
	633,9	690,5	635,2	626,7	782,1	المصارف العمومية
	6,4	1,6	5,6	2,9	2,1	بما فيها الودائع بالعملة الصعبة
	170,0	148,5	159,9	182,9	242,6	المصارف الخاصة
	4,6	9,6	14,5	6,2	4,6	بما فيها الودائع بالعملة الصعبة
	12492,0	10 756,0	10 639,5	10 922,7	10 232,2	(د) مجموع الودائع المجمعة
	% 84,61	% 84,71	% 85,32	% 86,24	% 85,81	حصة المصارف العمومية
	%15,39	%15,29	% 14,68	%13,76	%14,19	حصة المصارف الخاصة

(*) : معطيات أولية

(**) : الودائع المخصصة كضمان للالتزامات بالتوقيع (الاعتماد المستندي، الضمانات والكفالات)

قطاع مصرفي يهيمن عليه القطاع العام

وضعية الودائع المصرفية بالنسبة للقطاعين: العمومي والخاص

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021

المصرفية الإسلامية في الجزائر: عالقة بين الواقع والمتوقع؟

رحيم حسين

قطاع مصرفي يهيمن عليه القطاع العام

وضعية القروض المصرفية بالنسبة للقطاعين: العمومي والخاص

الجدول 5.V: تصنيف القروض المصرفية					
مليار دينار؛ نهاية الفترة					(*) : معطيات أولية
2021*	2020	2019	2018	2017	قروض المصارف/القطاعات
4 262,6	5 793,3	5 636,6	4 944,2	4 311,8	القروض الموجهة للقطاع العمومي
4 243,2	5 778,5	5 627,1	4 934,7	4 302,3	المصارف العمومية
4 095,5	5 630,9	5 478,6	4 786,0	4 154,0	القروض المباشرة
147,7	147,7	148,5	148,7	148,3	شراء السندات
19,4	14,8	9,5	9,5	9,5	المصارف الخاصة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	القروض المباشرة
19,4	14,8	9,5	9,5	9,5	شراء السندات
5 574,0	5 386,9	5 219,1	5 029,9	4 566,1	القروض الموجهة للقطاع الخاص
4 169,8	4 093,6	3 918,7	3 701,4	3 401,7	المصارف العمومية
4 169,8	4 093,6	3 918,7	3 701,4	3 401,7	القروض المباشرة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	شراء السندات
1 404,2	1 293,3	1 300,4	1 328,5	1 164,4	المصارف الخاصة
1 404,2	1 293,3	1 300,4	1 328,5	1 164,4	القروض المباشرة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	شراء السندات
9 836,6	11 180,2	10 855,6	9 974,0	8 877,9	مجموع القروض
% 85,53	% 88,30	% 87,93	% 86,59	% 86,78	حصة المصارف العمومية
% 14,47	% 11,70	% 12,07	% 13,41	% 13,22	حصة المصارف الخاصة

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021

المصرفية الإسلامية في الجزائر: عالقة بين الواقع والمتوقع؟

رحيم حسين

واقع المصرفية الإسلامية :

- **على المستوى العالمي:** حوالي **3.8 تريليون** دولار أصول التمويل الإسلامي بالعالم في 2023 (أي ما يقارب 4000 مليار دولار)

- عدد عملاء المصارف الإسلامية بالعالم يبلغ حوالي **100 مليون عميل**

- **في الجزائر** مصرفين إسلاميين (02) و**نوافذ** إسلامية في كل البنوك التقليدية، مع توجه بعض البنوك لفتح **فروع** إسلامية

- المصرفية الإسلامية لا تشكل أكثر من **1%** من أصول السوق المصرفية

المصرفية الإسلامية في الجزائر (نظرة مقتضبة):

- البداية كانت مع **قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر في 19 رمضان 1440هـ / 14 أبريل 1990م**
- **بنك البركة الجزائري أنشئ في 20 مايو 1991**، وهو بنك مختلط (بين مجموعة البركة المصرفية البحرين وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري)، وبدأ نشاطه في **سبتمبر 1991**.
- بعد ذلك سادت فترة ركود وانغلاق على المصرفية الإسلامية.
- بعد 17 سنة: **بنك السلام الجزائر في سبتمبر 2008** (الإعلان عن إنشاء المصرف كان في 08 جوان 2006). بنك السلام (البحرين) هو المساهم الرئيسي فيه بنسبة 53.13%، بعد شرائه لأسهم ثمانية مساهمين في مصرف السلام الجزائر، بعدما كانت حصته في رأس مال مصرف السلام الجزائر 37.43%.

إعادة انفتاح على المصرفية الإسلامية في الجزائر من خلال النوافذ الإسلامية

- في 2018 نظام رقم 02-2018 في 4 نوفمبر 2018 يتعلق بالصيرفة التشاركية

- في 2020 نظام رقم 02-2020 في 15 مارس 2020 يتعلق بالصيرفة الإسلامية

- حسب بعض التصريحات (2023) تم استيعاب (أي ودائع) :

50 مليار دينار في حسابات الشبابيك الإسلامية

وضعية المصرفية الإسلامية في الجزائر من خلال الحجم النسبي للودائع لبنكي البركة والسلام:

مجموع الودائع المجمعة للبنوك (2018): 10 922,8 مليار دينار $\equiv 100\%$

مجموع ودايع بنك البركة الجزائري (2018): 223 995 مليون دج $\equiv 0,02\% \equiv 2\%$

مجموع ودايع بنك السلام (2018): 70 668 641 ألف دج $\equiv 0,0064\% \equiv 0,64\%$

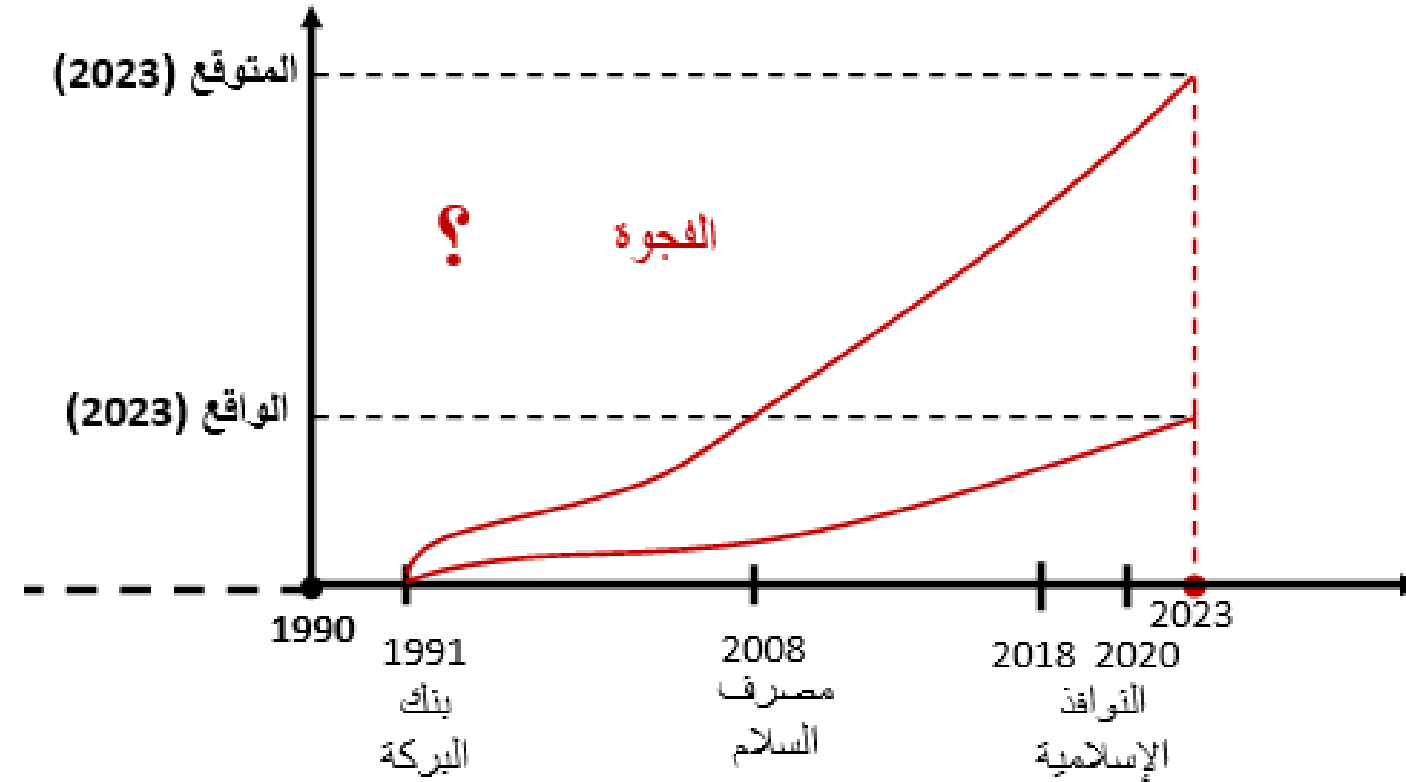
مجموع الودائع المجمعة للبنوك (2019): 10 639,4 مليار دينار $\equiv 100\%$

مجموع ودايع بنك البركة الجزائري 2019: 213 500 مليون دج $\equiv 0,02\% \equiv 2\%$

مجموع ودايع بنك السلام 2019: 84 788 682 ألف دج $\equiv 0,0079\% \equiv 0,8\%$

المصدر: استنادا إلى التقرير السنوي لبنك الجزائر 2019 ؛ التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2019، التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر 2019

المصرفية الإسلامية في الجزائر: عالقة بين الواقع والمتوقع



شكل تمثيلي لتصوير الفجوة بين الواقع والمتوقع

المنحنيين بالخط الأحمر يشيران إلى تطور حجم أصول (أو حجم ودائع) المصرفية الإسلامية

تحديات أمام المصرفية الإسلامية بالجزائر:

- مستوى وطبيعة دعم السلطات العمومية للمالية والمصرفية الإسلامية
- غياب قانون خاص بالمصارف الإسلامية.
- مسألة التشكيك الجماهيري غير الواعي في النواافذ الإسلامية (من حيث اختلاط الأموال، من حيث العمليات، من حيث معدل الهامش، ...)
- نقص التأهيل البشري المتخصص في مجال المصرفية الإسلامية
- مسألة المصطلحات المصرفية والسلوك والمعاملات على مستوى البنوك
- ضعف مستوى الثقافة المصرفية الإسلامية لدى الجمهور
- العلاقة مع البنك المركزي (الاحتياطي القانوني، إعادة التمويل، ..)
- لجنة مركزية للفتوى (المجلس الإسلامي الأعلى) ولجان شرعية مصرفية خاصة؟

توقعات الصيرفة الإسلامية بالجزائر:

- كان المتوقع بعد الانفتاح المصرفي في سنة 1990 واعتماد أول بنك إسلامي (بنك البركة) هو الانفتاح على المصرفية الإسلامية، ولكن ساد الركود بعده إلى غاية 2008 مع اعتماد بنك السلام، ثم ساد الركود مرة أخرى.
- ما يزال المتوقع في 2023 بعد أصبح "قانون النقد والقرض" موسوماً "القانون النقدي والمصرفي"، وبعد نظام النوافذ الإسلامية، توسع نطاق المصرفية الإسلامية، ليس فحسب الدخول عبر النوافذ الإسلامية، ولكن عبر الأبواب الواسعة للمصرفية الإسلامية.
- استمرار وتوسع شبكة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية كنهج بديل وأسلوب لامتصاص السيولة المتسربة.
- استمرار هيمنة البنوك التقليدية على نظام التمويل.
- النوافذ الإسلامية إضافة جيدة، فهي فرجة للعديد من الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين، وهي تساعد على جذب السيولة المتسربة وعلى مصرفية العمليات، ولكنها في ذات الوقت تساعد على تقوية البنوك العمومية وبسط هيمنتها على النظام المصرفي.
- المأمول: الترخيص لإقامة مصارف إسلامية، أو فروع لها، سيمثل إضافة ذات أهمية كبرى من الناحية الشرعية والاجتماعية ومن الناحية الاقتصادية والمالية، وهو ما نأمل من خلال القانون النقدي والمصرفي الجديد.

شكرا لكم

Email: rahim_hocine@yahoo.fr

Siteweb: www.cerfi-dz.com

مركز الأبحاث والدراسات في المالية الإسلامية

cerfi: Centre d'Etudes et de Recherches en Finance Islamique